نمو السكان في المنطقة العربية
وأثره في قياس درجة التطور الاجتماعي

أ.م. سوسن صبيح حمدان
قسم الدراسات الجغرافية
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

الملخص

تعد دراسة النمو السكاني من الدراسات المهمة كونها تشكل المدخلات الرئيسة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع، كما تساعد في الكشف عن احتمالية حدوث مشكلات بيئية واقتصادية واجتماعية، وبذلك تعطي إنذاراً مبكراً لمتخذي القرار، أو المخططين لإعداد سياسات وإجراءات وقائية لتفادي حدوث تلك المشكلات.

وتكمن المشكلة السكانية في عدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات، أي تزايد عدد السكان دون تزايد فرص التعليم والخدمات الصحية وفرص العمل وارتفاع المستوى الاقتصادي، فتظهر المشكلة بشكلٍ واضح متمثلة بمعدلات نمو سكانية مرتفعة، ومعدلات تنمية لا تتماشى مع تزايد السكان، وانخفاض مستوى المعيشة.

وقد تناولت هذه الدراسة الواقع السكاني في المنطقة العربية من خلال التركيز على معدلات النمو السكانية وتباينها زمنياً ومكانياً، والآثار المترتبة على ذلك، فقد وجد أن معدلات النمو السكانية في العالم العربي تعد من المعدلات المرتفعة عالمياً، الأمر الذي ساهم بتزايد عدد السكان بشكلٍ متسارع، وتضاعفه في بعض الدول العربية، ويمكن اعتماد معدل النمو السنوي لقياس درجة التطور الاجتماعي في الدول العربية، حيث لوحظ ارتفاع في المؤشرات الصحية ومؤشر التعليم في الدول التي ينخفض فيها معدل النمو السكاني، والعكس صحيح ـ عدا دول مجلس التعاون الخليج، وحصل هذا التطور الواقع السكاني خلال قرنٍ من الزمن، وفي ظل اقتصاد يتسم بالركود، أي لم تكن ناتجة عن نمو اقتصادي وتطور في المستويات الاجتماعية والثقافية، بل نتيجة تحسن الظروف الصحية العامة، التي ساهمت بانخفاض معدلات الوفيات بشكل سريع ومنتظم وارتفاع معدلات الخصوبة والولادات وزيادة في متوسط العمر المتوقع للفرد العربي، مما جعل الزيادة السكانية الحاصلة والمستمرة تشكل عبئاً على ما تستطيع أن تقدمه هذه الدول من خدمات اجتماعية مختلفة، وعامل ضعف أمام التقدم الاقتصادي لتفوق أعداد السكان ـ خاصةً في سن العمل ـ على ما يمكن أن توفره التنمية الاقتصادية من فرص عمل في العديد من المجتمعات العربية

Abstract

A study of population growth from the studies, which constitute major inputs to the Economic and Social Planning of any society, and help to reveal the likelihood of environmental problems, economic, social, and thereby give early warning of the decision makers or planners to prepare policies and preventive measures to avoid these problems.

The problem of population imbalances between population, resources and services, namely, the growing population without increasing opportunities for education and health services, employment and higher economic level, demonstrating the problem is clearly represented by rates of population growth is high, and rates of development that are not in line with the growing population, a low standard of living.

These have addressed the study population reality in the Arab region by focusing on population growth rates and variability in time and space, and the implications of this, it was found that population growth rates in the Arab world is one of the high rates globally, which contributed to the increasing population rapidly, and is compounded in some Arab countries, can be adopted in the annual growth rate to measure the degree of social development in Arab countries, where the observed rise in health indicators and index of education in countries with low population growth rate, and vice versa, except the GCC, and such a development The population during the century, and in the economy is stagnant, which were not the result of economic growth and development in the social and cultural, but rather a result of improved sanitary conditions, which contributed to declining mortality is timely, regular and high fertility rates and births, an increase in average life expectancy of the individual Arab making the population growth occurring and continuing a burden on what you can afford to offer these countries from various social services, and a factor of vulnerability to economic progress to outweigh the population of working age, especially in what can be provided by the economic development of employment opportunities in many Arab societies

المقدمة

يعد نمو سكاني من أبرز الظواهر الديموغرافية المميزة في العصر الحديث، إذ تمثل تحدياً مهماً للبشرية، لاسيما بالنسبة للشعوب النامية التي يتزايد عدد سكانها بمعدلاتٍ كبيرة تفوق معدلات النمو الاقتصادي.

تعد دراسة النمو السكاني ذات أهمية كبيرة في كونها تشكل المدخلات الرئيسة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع، كما تساعد في الكشف عن احتمالية حدوث مشكلات بيئية واقتصادية واجتماعية، وبذلك تعطي إنذاراً مبكراً لمتخذي القرار، أو المخططين لإعداد سياسات وإجراءات وقائية لتفادي حدوث تلك المشكلات.

ومشكلة السكان تكمن في عدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات، أي تزايد عدد السكان دون تزايد فرص التعليم والخدمات الصحية وفرص العمل وارتفاع المستوى الاقتصادي، فتظهر المشكلة بشكلٍ واضح متمثلة بمعدلات نمو سكانية مرتفعة، ومعدلات تنمية لا تتماشى مع تزايد السكان، وانخفاض مستوى المعيشة، فهل يمكن أن نعتبر أن مشكلة السكان تكمن في أعدادهم المتزايدة وإن حل هذه المشكلة يتوقف على تخفيض هذه الأعداد ؟ للإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث، يستعرض الأول الواقع الديموغرافي في الدول العربية، من خلال دراسة حجم السكان ومعدلات النمو العامة ونسب الزيادة الطبيعية، والوقوف عند معدل النمو السنوي المؤثر والمتأثر بالمؤشرات الديموغرافية المختلفة أما المبحث الثاني فيتناول التطورات الديموغرافية وعلاقتها بعملية التنمية، وأهم سمات هذا التطور، في حين خصص المبحث الثالث لاستعراض العلاقة بين معدلات النمو السنوية، وتطور الخدمات الاجتماعية في المجتمعات السكانية للدول العربية .

المبحث الأول ـ الواقع الديموغرافي في الدول العربي

إن اختلاف حجم السكان في مجتمع معين عبر فترات زمنية متباينة يعرف بـ (حركة السكان) وتتمثل في تغيير أعدادهم باتجاه الزيادة أو النقصان بفعل عوامل الولادات والوفيات والهجرة، والتي تعد من العناصر الرئيسة المؤثرة في حجم السكان وتركيبهم وتوزيعهم المكاني، ويرتبط النمو السكاني بمعدل الزيادة الطبيعية ـ وهي الفرق بين حجم الولادات والوفيات ـ بشكلٍ أكبر من ارتباطه بعامل الهجرة، ويشبه (عامل الوفيات) في تأثيره على أي مجتمع سكاني، تأثير (عامل الولادات)،

لكن بالاتجاه المعاكس (السلبي)، إذ يمثل حالة التناقص الحاصلة في المجتمع السكاني[١].

أولاً ـ حجم السكان

بلغ عدد السكان في الدول العربية في العام ١٩٨٠ حوالي (١٧٠مليون نسمة)، تزايد إلى (٢٣١.٢مليون نسمة) في العام ١٩٩٠، بزيادة سنوية بلغت (٦.١مليون نسمة/ سنة)، في حين سجلت السنوات العشر اللاحقة زيادة سنوية وصلت إلى (٥.٦مليون نسمة/ سنة) تقريباً، ليرتفع عدد السكان في العام ٢٠٠٠ إلى (٢٨٧مليون نسمة)، كما قدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية لغاية ٢٠٠٨بحوالي (٣٣٩.١مليون نسمة)، بزيادة عامة (١٥٢مليون نسمة) خلال السنوات الثماني الأخيرة، أي بحدود (١٩مليون نسمة/سنة)، وتظهر الخارطة (١) تصنيف الدول العربية حسب عدد السكان، كما يُظِهر الجدول (١) تطور حجم السكان في الدول العربية ومقدار الزيادة السنوية ومعدل هذه الزيادة، كما يبين توقعات تزايد عدد السكان خلال العقدين القادمين، إذ تشير توقعات الأمم المتحدة إلى احتمال تزايد عدد السكان في عموم الدول العربية إلى (٤٣١مليون نسمة)[٢] بحلول العام ٢٠٢٠، في حين يتوقع تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ تزايد عدد السكان في المنطقة العربية وللسنة نفسها إلى (٤٢٧.٥مليةن نسمة)[٣]، إلا انه بالإمكان الاعتماد على البيانات السكانية المتوفرة لدينا لتقدير عدد السكان خلال العقود القادمة، من خلال الاعتماد على معدل النمو السنوي لفترة زمنية معينة،لذا بالإمكان أن نتوقع ارتفاع عدد السكان إلى (٤٣٥.١مليون نسمة) في العام ٢٠٢٠، وحوالي(٥٣٥.٦مليون نسمة) في العام ٢٠٣٠ [٤].

خارطة (١)
تصنيف الدول العربية حسب عدد السكان

[١] ـ موسى سمحة، جغرافية السكان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٢٠٧،١٢٩.
[٢] ـ الإسكوا ، النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، مصدر سابق، ص٢٠.
[٣] ـ تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ٢٠٠٩، ص١٩١ ـ ١٩٤.
[٤] تم توقع عدد السكان في الوطن العربي للسنوات ٢٠٢٠و٢٠٣٠، من قبل الباحثة بالاعتماد على معدل النمو السنوي والبالغ (٢.١%)، والمستخرج من قبل الباحثة كذلك.

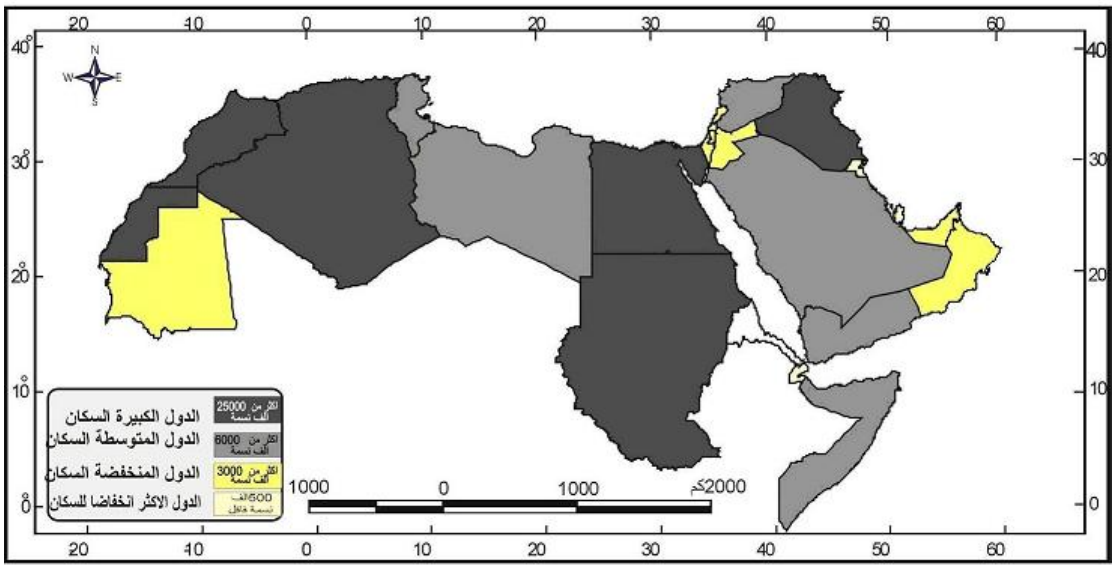

المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨.

جدول (١)

عدد السكان ومقدار ونسبة الزيادة السنوية ومعدل النمو السنوي للفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٨ والتوقع المستقبلي

السنة	عدد السكان مليون /نسمة	مقدار الزيادة المطلقة مليون/ نسمة	حجم الزيادة السنوية نسمة/ سنة	نسبة الزيادة %	معدل النمو السنوي للسكان%
١٩٨٠	١٧٠	–	–	–	-
١٩٩٠	٢٣١.٢	٦١	٦.١	٣٢.٩	٣.١
٢٠٠٠	٢٨٧	٥٦	٥.٦	٢٤.٢	٢.٢
٢٠٠٨	٣٣٩.١	١٥٢	١٩	٥٢.٩	٢.١
٢٠٢٠	٤٣٥.١	٩٦	٨.٠	٢٨.٣	٢.١
٢٠٣٠	٥٣٥.٦	١٠٠.٥	١٠.٥	٢٣.١	٢.١

المصادر:ـ الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على:

١ـ الإسكوا، النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥، ص١٥.

٢ـ تقرير التنمية البشرية ، ٢٠٠٩.

٣ـ الإسكوا، نشرة السكان والإحصاءات الحيوية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك،٢٠٠٦.

٤ـ تقديرات السكان للسنوات ٢٠٢٠ و٢٠٣٠، ومعدل النمو السنوي من استخراج الباحثة من خلال تطبيق المعادلات: أ ـ تقدير عدد السكان المستقبلي / $p1= po(1+R)^t$.

ب ـ معدل النمو السنوي/ $R=(\sqrt[t]{P1/P0}-1)\times 100$

ويتباين حجم السكان بين الدول العربية بشكلٍ كبير في العام ٢٠٠٨، لاحظ الخارطة (٢)، فنجدة مرتفعاً جداً في مصر إذ يقدر بحوالي (٧٤.٢مليون نسمة)، وهو ما يشكل (٢٢.٢%) من مجموعة السكان في عموم الدول العربية، تليها السودان والجزائر والمغرب والعراق بنسبة (١١.٢%) و(١٠.٢%) و(٩.٥%) و(٨%)

على التوالي،وتعد هذه الدول الأكثر إسهاماً في الزيادة السكانية في العالم العربي، أما الدول الأصغر حجماً فهي جيبوتي، إذ بلغ عدد سكانها حوالي (٠.٨٦٨مليون نسمة) أي بنسبة (٠.٢٥%) تليها البحرين وقطر وعمان، بنسبة (٠.٣٢%) و(٠.٤١%) و(٠.٨٢%) على التوالي. ويمكن متابعة تطور حجم السكان في عموم الدول العربية للفترة من ١٩٩٠ ولغاية ٢٠٠٨، ومعدل النمو السنوي للفترة ذاتها، فضلاً عن عدد السكان المتوقع لغاية العام ٢٠٢٠، وذلك من خلال الجدول(٢).

خارطة (٢)
عدد السكان في الدول العربية لسنة ٢٠٠٧.

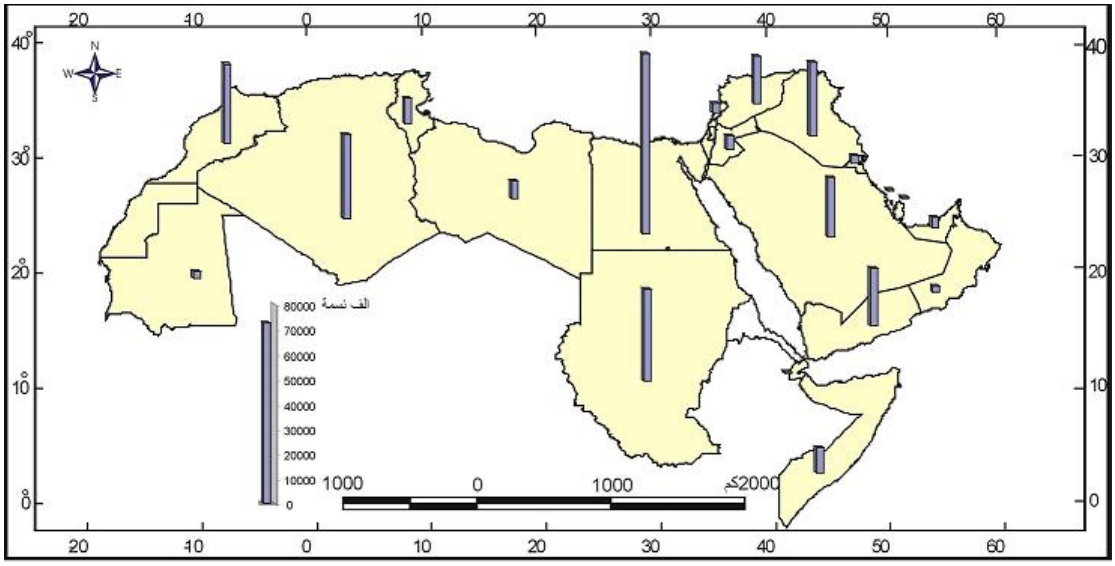

المصدر: المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨.

جدول (٢)
حجم السكان ومعدل النمو السنوي للمدة ١٩٩٠ ـ ٢٠٢٠
والتوقع المستقبلي لعدد السكان

الدولة	عدد السكان / مليون نسمة[١]				معدل النمو السنوي%[٤]
	١٩٩٠[٢]	٢٠٠٠	٢٠٠٨	٢٠٢٠[٣]	
الأردن	٣.٣	٤.٨	٥.٨	٨.٣	٣.١
سوريا	١٢.١	١٦.٣	١٩.٦	٢٦.٩	٢.٧
لبنان	٣	٣.٧	٣.٩	٤.٦	١.٤
فلسطين	٢.٢	٣.١[٥]	٤[٦]	٥.٩	٣.٣
العراق	١٨.١	٢٤	٣٠.٥	٤٢.٩	٢.٩
الإمارات	١.٩	٢.٩	٤.٧	٨.٥	٥.١
البحرين	٠.٥	٠.٦	١.١	١.٨	٤.٤
السعودية	١٦.٣	٢٠.٣	٢٤.٨	٣٢.٥	٢.٣
عُمان	١.٨	٢.٤	٢.٨	٣.٧	٢.٥

قطر	٠.٥	٠.٦	١.٤	١.٩	٢.٩
الكويت	٢.١	٢.٢	٣.٤	٤.٦	٢.٧
مصر	٥١.٥	٦٣.٣	٧٤.٢	٨٧.٦	٢
السودان	٢٣.٤	٣١	٣٨.٢	٤٧.٨	٢.٧
الصومال	٨.٦	٩.٦	١٠.٣	١٣.٨	١
جيبوتي	٠.٥	٠.٦	٠.٨	١.٠٧	٢.٦
ليبيا	٤.٤	٥.٦	٧.٣	١٠.١	٢.٨
تونس	٨.٢	٩.٥	١٠.٣	١١.٨	١.٢
الجزائر	٢٥.٣	٣٠.٤	٣٤.٦	٤٢.٣	١.٧
المغرب	٢٤.٨	٢٨.٧	٣٢.٥	٣٨.٨	١.٥
موريتانيا	٢	٢.٦	٣.٢	٤.٣	٢.٦
اليمن	١٢.٣	١٨.٣	٢٤.٣	٣٠.١	٣.٨
جزر القمر	٤	—	٠.٦	٠.٧	٢.٢
المجموع	٢٢٣.٢	٢٨١.٣	٣٣٩.١	٤٣٥.١	٢.٣

المصادر: **الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على:**

١ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩،ص٢٧٢.

٢ـ بيانات العام ١٩٩٠عن تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٩، ص١٩١ـ ١٩٤؛ وكذلك عدد السكان في جزر القمر لعام ٢٠٠٧والمسجلة ضمن الحقل ٢٠٠٨ .

٣ـ تقديرات من استخراج الباحثة.

٤ـ الإسكوا، مجموعة الإحصاءات البيئية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٧.

٥ـ استخرج معدل النمو السنوي من قبل الباحثة.

٦ـ عدد السكان في فلسطين (الأراضي المحتلة) لعام ٢٠٠٧ من تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٩.

ثانياً ـ النمو العام للسكان

تشير التقديرات إلى إن معدل النمو السكاني كان منخفضاً لغاية العقد الثالث من القرن العشرين، إذ تراوح بين (١.٢ ـ ١.٧%)، ثم أخذ يتضاعف في السنوات اللاحقة[٥] مسجلاً زيادة سنوية قدرها (٢.٥%) ليرتفع عدد السكان من (١٢٥مليون نسمة) في العام١٩٧٠ [٦]، إلى (١٤٤مليون نسمة) في العام ١٩٧٥[٧]، وقد وصل معدل النمو السنوي إلى حده الأقصى خلال عقد الثمانينيات إذ تجاوز (٣%)، الأمر الذي أدى إلى تضاعف عدد السكان في السنوات اللاحقة، (لاحظ الجدول (١))، إلا إن هذا المعدل أخذ يميل إلى الانخفاض لكن بشكل بطيء، إذ سجل للفترة ١٩٩٠ـ١٩٩٥ حوالي (٢.٦%)، وانخفض ما بين (٢.٣ ـ ٢.١%)[٨] خلال السنوات اللاحقة ولغاية ٢٠٠٨، ويعزى هذا الانخفاض إلى تدني مستوى الوفيات وتوقع انخفاض أكبر في معدلات الخصوبة، الذي يعد مرتفعاً نسبياً بالمقارنة مع معدل النمو السكاني العالمي، ويتوقع أن يتجه المعدل العام للنمو السكاني إلى الانخفاض بشكلٍ أكبر خلال السنوات

٥ـ منصور الراوي، مصدر سابق، ص١٨٦.

٦ ـ زياد خليل الحجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص٣٠.

٧ ـ شبكة الانترنيت، على الرابط:

www.alrahaf.net/newrephy.php?s=521cabd4bbdeo32ede4672c3fffced&do=newreply .

٨ ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩.

القادمة، ليبلغ حوالي (٢%) في الربع الأول من القرن الحالي (٢٠٠٨-٢٠٢٥)، وبين عامي(٢٠٢٥-٢٠٥٠) يتوقع أن يصل إلى (١.٣%)، وفي حدود هذا المعدل يتوقع أن يصل عدد السكان إلى (٤٧٠مليون نسمة) في العام ٢٠٢٥، والى حوالي(٦٥٤مليون نسمة) بحلول العام ٢٠٥٠[٩].

يخضع معدل النمو السكاني لتباين ملحوظ بين الدول العربية للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨، إذ يتراوح بين (١ -١.٥%) (لاحظ جدول(٢))، ويمكن تقسيم الدول العربية حسب معدلات النمو إلى ثلاث مجموعات:

١ - دول حققت معدلات نمو سكانية منخفضة تراوحت بين (١-١.٧%) ***وهي تونس ولبنان والمغرب و الجزائر*** (١.٢%)، (١.٤%)، (١.٥%)، (١.٧%) على التوالي بسبب انخفاض معدلات الخصوبة ومعدل الولادات الخام، والتي تعتبر من أدنى المعدلات في العالم العربي، وكما سيأتي لاحقاً، لتبنيها سياسة معلنة وغير معلنة في تنظيم الأسرة، لاسيما في تونس ولبنان، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الهجرة النازحة من الدول العربية والتي بلغت (٥.٩%) في تونس و(٢.٦%) في الجزائر و(٨.١%) في المغرب و(١٢.٩%) في لبنان لغاية سنة ٢٠٠٧[١٠] لاحظ الجدول (٣)، وقد التحقت الصومال إلى مجموعة هذه الدول بمعدل نمو لا يتجاوز (١%)، رغم ارتفاع معدل الولادات فيها والبالغ (٤٤.٧بالالف) ومعدل الخصوبة والبالغ (٦.١طفل/امرأة)، وذلك بفعل ارتفاع معدل الوفيات الخام ووفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة ، إذ حققت أعلى المعدلات من بين الدول العربية[١١]، لتدني مستوى الخدمات الصحية وانخفاض نسبة السكان الحاصلين على المياه الصالحة للشرب.

٢ - دول حققت معدل نمو سكاني متوسط تراوح بين (٢-٢.٥%) وهي ***مصر والسعودية وعُمان*** إضافةً إلى ***الصومال وجزر القمر***، وقد نجحت مصر في الوصول إلى أدنى معدلات النمو السكاني بين هذه المجموعة من الدول (٢%)، بفعل سياستها الخاصة في تنظيم الأسرة، ومع ذلك فإنها لا تزال الدولة الأكثر سكاناً في العالم العربي.

٣ - دول حققت أعلى معدلات النمو السكانية والتي تراوحت بين (٢.٦-٥.١%)، ويرجع ذلك بالأساس إلى المستوى المرتفع لمعدلات الخصوبة والولادات الخام مثل ***موريتانيا وجيبوتي وسوريا والسودان والعراق والأردن وفلسطين وليبيا واليمن والكويت والبحرين وقطر والإمارات*** ، وتشهد هذه الدول أعلى معدلات الولادات والخصوبة[١٢] بفعل التأثير الايجابي لتحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الهجرة الوافدة لاسيما إلى دول مجلس التعاون الخليجي (لاحظ الجدول(٣))، وحققت الإمارات أعلى معدلات النمو السكاني للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨، إذ بلغ (٥.١%)، تليها البحرين (٤.٤%)، كما تتصدر الإمارات مجموعة الدول العربية في معدلات النمو السنوية للهجرة الوافدة وسجلت للفترة ١٩٦٠- ٢٠٠٥ حوالي (١٥.٩%)[١٣].

جدول (٣)
معدلات الهجرة النازحة والوافدة في الدول العربية

---

٩ - شبكة الانترنيت: www.alrahaf.net/newrephy.php ، مصدر سابق.
١٠ - تقرير التنمية البشرية ، ٢٠٠٩، ص١٤٣-١٤٦.
١١ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩، ص٢٧٤.
١٢ - المصدر السابق، ص ٢٧٤.
١٣ - تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٩، مصدر سابق، ص١٤٣.

للفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥

الدولة	المعدل السنوي لنمو الهجرة الوافدة ١٩٩٠-٢٠٠٥ %	الدولة	معدل الهجرة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ %
الكويت	٦.٥	سوريا	٣.٥
قطر	٨.٧	فلسطين	٢.٧
الإمارات	١٥.٩	مصر	٠.٣
البحرين	٥.٢	المغرب	-٤.٥
عُمان	٦.١	اليمن	٢.٣
السعودية	١٠.٢	السودان	٢.٢
ليبيا	٥.٧	جيبوتي	٥
لبنان	٣.٥	العراق	٠.٨
الأردن	٤	الصومال	١.٤
تونس	-٣.٥	موريتانيا	٣.٨
الجزائر	-١.٣		

المصدر: تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٩، ص ١٤٣ ـ١٤٧.

ثالثاً ـ الزيادة الطبيعية (معدل النمو الطبيعي)

وهي الفرق بين عدد الولادات والوفيات في المجتمع السكاني[١٤]، وبالرغم من تميز المنطقة العربية بمعدلات نمو طبيعي للسكان تُعد الأعلى عالمياً، لاسيما في عقد الثمانينيات، إذ سجل معدل النمو الطبيعي للفترة ١٩٨٠ــ ١٩٨٥ حوالي (٢٩.٣بالألف)[١٥] وللفترة ١٩٨٥ ـ١٩٩٠ حوالي (٢٩.٥بالالف)، إلا إن المنطقة العربية شهدت انخفاضاً ملحوظاً لهذه المعدلات ابتداءً من عقد التسعينيات والسنوات اللاحقة، نتيجةً لانخفاض معدلي الوفيات والولادات الخام على السواء، مع الإشارة إلى أن وتيرة انخفاض المعدل الأول كان أسرع، في حين أدى الانخفاض البطيء ـ بالنسبةِ للمعدل الثاني ـ وبقاءه مرتفعاً نسبياً، إلى بقاء معدلات النمو الطبيعية ضمن حدودها العليا بالمقارنة مع المعدل العالمي البالغ (١٥ بالألف) للفترة ١٩٩٠ـ١٩٩٥، وحوالي (١٢ بالألف) للفترة ٢٠٠٥ـ٢٠١٠[١٦].

[١٤] ـ موسى سمحة، جغرافية السكان ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٢٠٧.
[١٥] ـ الإسكوا، النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، مصدر سابق، ص١٦.
[١٦] **ـ تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٩، مصدر سابق، ص١٩٤.**

شكل (1)
أثر حركة الهجرة الخارجية في معدل النمو السنوي
في بعض الدول العربية للفترة 1990 - 2005

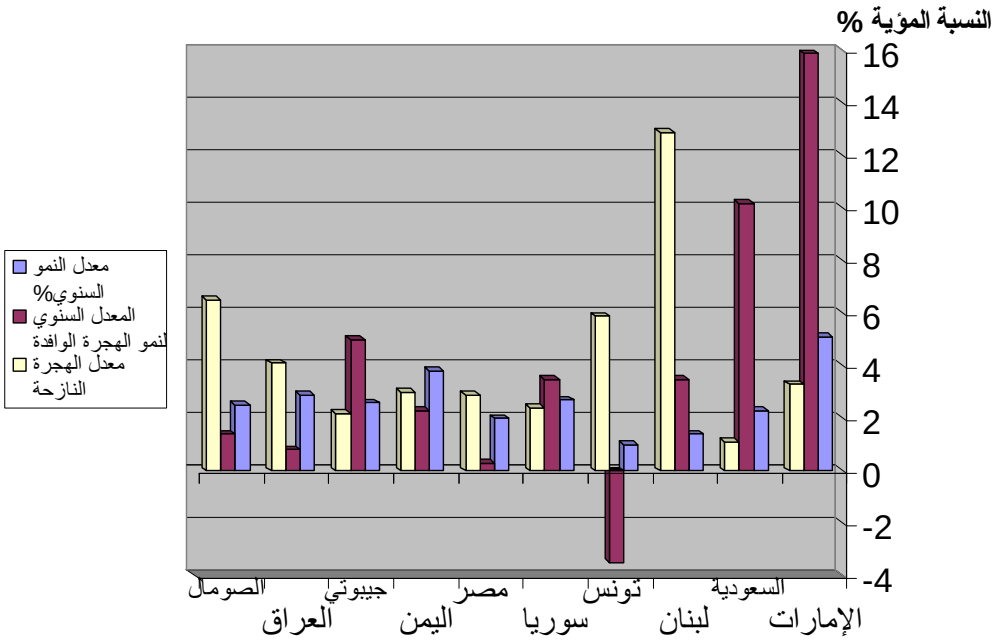

المصدر: بالاعتماد على جدول (٣).

لقد انخفض معدل النمو الطبيعي في المنطقة العربية إلى (٢٢.٧ بالألف) خلال الفترة ١٩٩٠ـ٢٠٠٠ و(١٩.٩ بالألف) للفترة ٢٠٠٠ـ٢٠٠٧[١٧]، ويتوقع استمرار تدني هذا المعدل خلال السنوات القادمة بشكلٍ أسرع، للتسارع في انخفاض معدلات الوفيات والولادات، إذ يتوقع أن يحقق معدل النمو الطبيعي (١٧.٩ بالألف) خلال الفترة ٢٠١٠ ـ ٢٠٢٠[١٨].

وعلى مستوى الدول العربية يتباين هذا المعدل بشكلٍ كبير، بين أدنى حدوده (١١.٤ بالألف) في تونس، و(١٣ بالألف) في البحرين، و أعلى حدوده (٣٦.٤ بالألف) في فلسطين و(٣١.٦ بالألف) في الصومال، (وكما هو مبين في الجدول(٤))، وستشهد الدول العربية انخفاضاً في معدل النمو الطبيعي لكن بشكلٍ متفاوت، إذ يتوقع أن يتباين للفترة ٢٠١٥ـ ٢٠٢٠ بين (٣٥.٥ بالألف) في اليمن و(٣٢.٤ بالألف) في الصومال، وبين أدنى حد في كل من تونس ولبنان والإمارات وقطر والتي يتوقع أن تنخفض إلى (٩.٦ بالألف) و(٩.٧ بالألف) و(٩.٩ بالألف) و(٩.٩ بالألف) على التوالي[١٩].

١ ـ معدل الوفيات الخام

---

[١٧] ـ المعدلات من استخراج الباحثة بالاعتماد على معطيات الإحصاءات الحيوية للسكان الصادرة عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩، ص٢٧٤.
[١٨] ـ الإسكوا، النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، مصدر سابق، ص٢٢.
[١٩] ـ المصدر السابق، ص٢٢.

يسجل معدل الوفيات الخام انخفاضاً ملحوظاً في الدول العربية، إذ يبلغ (٧.٧ بالألف) و (٥.١ بالألف) و(٦.٢ بالألف) للسنوات ١٩٩٠، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٧ على التوالي، وهذا يعود إلى انخفاض في معدل وفيات الأطفال الرضع الذي تراجع من (٥١.٧ بالألف) في العام ١٩٩٥ إلى (٤٠.٦ بالألف) في العام ٢٠٠٠ ثم إلى (٣٢.١ بالألف) في العام ٢٠٠٧، وانخفاض في معدل الوفيات الأطفال دون سن الخامسة من (٧٠ بالألف) في العام ١٩٩٠ إلى (٥٦.٤ بالألف) في العام ٢٠٠٠ ليتراجع إلى (٤٤.١ بالألف) في العام ٢٠٠٧[٢٠]، ورغم ذلك فإن هذه المعدلات بقيت الأعلى من تلك المسجلة في الدول المتطورة والتي بلغت (٨ بالألف) خلال المدة ١٩٨٠ـ٢٠٠٠[٢١]، بالنسبة لوفيات الرضع، وأقل من ذلك بالنسبة لوفيات الأطفال دون سن الخامسة، وعلى مستوى الدول العربية يميل هذا المعدل نحو الانخفاض في معظم الدول العربية، وأدنى مستوياته في قطر والبحرين والإمارات وتونس ولبنان، (وكما هو واضح من الجدول (٤))، في حين حققت كل من الصومال واليمن وفلسطين أعلى معدلات الوفيات الخام.

وذلك لانخفاض معدل وفيات الرضع إذ سجلت الإمارات وقطر والبحرين والكويت أدنى المستويات (٧.٢)،(٧.٩)،(٨.٣)،(٩.٤) بالألف على التوالي، في حين بلغت هذه المعدلات أعلى حدودها في الصومال وجيبوتي وموريتانيا (٨٧.٨) و(٨٤.٤) و(٧٥.٢) بالألف على التوالي، ويتوقع تدني مستوى الوفيات الخام في الدول العربية بشكل منتظم وسريع خلال السنوات القادمة، مع توقع انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة، إذ يتوقع أن ينخفض معدل، وفيات الرضع من (٤٣.٧ بالألف) للفترة ٢٠٠٠ـ٢٠٠٥، إلى (٣٣.١ بالألف) للفترة ٢٠١٠ـ٢٠١٥، و(٢٨.٩ بالألف) للفترة ٢٠١٥ـ ٢٠٢٠، وسيشمل هذا الانخفاض كل الدول العربية حتى العام ٢٠٢٠، إذ يتوقع أن تحقق الكويت وقطر أدنى المعدلات (٨.٨ بالألف) لكلا البلدين، تليها الإمارات والبحرين بمعدل (٩.٥) و(٩.٦) بالألف على التوالي، وستبقى الصومال وجيبوتي وموريتانيا محتفظة بأعلى المعدلات، فلن تشهد انخفاضاً يذكر وللفترة نفسها، ويتوقع أن تسجل معدلاتها (٨٥.٩ بالألف) و (٧٦.٨ بالألف) و(٧١.٧ بالألف) على التوالي[٢٢].

جدول (٤)
معدل الزيادة الطبيعية ومعدلات الولادات والوفيات الخام
في الدول العربية للفترة ٢٠٠٠ـ٢٠٠٧

الدولة	معدل الزيادة الطبيعية/	معدل الولادات الخام/ بالألف	معدل الوفيات الخام/ بالألف

[٢٠] ـ الإسكوا، النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، مصدر سابق، ص١٦.
[٢١] ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصدر سابق، ٢٠٠٩، ص٢٧٤.
[٢٢] ـ الإسكوا، النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، مصدر سابق، ص٢٢.

	بالألف		
الأردن	٢٢.١	٢٨.١	٦
الإمارات	١٣.٩	١٦.٥	٢.٦
البحرين	١٣	١٥.٧	٢.٧
تونس	١١.٤	١٧	٥.٦
الجزائر	١٦.٧	٢١.٢	٤.٥
جيبوتي	٢١.١	٣٧.١	١٦
السعودية	٢١.٣	٢٥.٢	٣.٩
السودان	٢٣	٣٤	١١
سوريا	٢٤.٢	٢٧.٧	٣.٥
الصومال	٢٨	٤٥.٦	١٧.٦
العراق	٢٦.١	٣١.٤	٥.٣
عُمان	٢٥.٤	٢٨.٨	٣.٤
فلسطين	٣٦.٤	٤٠.٩	٤.٥
قطر	١٣.٨	١٥.٥	١.٧
الكويت	١٨	٢٠.١	٢.١
لبنان	١٢.٩	١٩	٦.١
ليبيا	٢١	١٥.٣	٤.٣
مصر	١٩.٢	٢٤.٩	٥.٧
المغرب	١٧.١	٢٢.٨	٥.٧
موريتانيا	٢٧.١	٣٨.٥	١١.٤
اليمن	٣١.٦	٤١.٣	٩.٧
المجموع	٢١.٤	٢٧	٥.٦

المصدر : بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩.

ونتيجة لانخفاض مستوى الوفيات حقق العالم العربي تقدماً واضحاً في متوسط عدد السنوات التي يعيشها الإنسان، وتوجد فروق كبيرة بين أعلى المعدلات وأدناها، ويصل الفرق إلى ٣٠.٩ سنة، وقد سجلت الكويت أعلى مستويات العمر المتوقع (٧٤.٩ سنة) للذكور و(٧٩.٣ سنة) للإناث وأدنى مستوياتها في جيبوتي (٣٩.٩ سنة) للذكور و(٤١.٦ سنة) للإناث[٢٣]، مما يشير إلى تباين كبير في الأوضاع الاجتماعية والصحية في الدول العربية.

[٢٣] - الانترنيت، www.alrahaf.net مصدر سابق.

شكل (2)
ارتباط معدل النمو السنوي بالمؤشرات الحيوية في بعض الدول العربية
للفترة 2000 - 2007

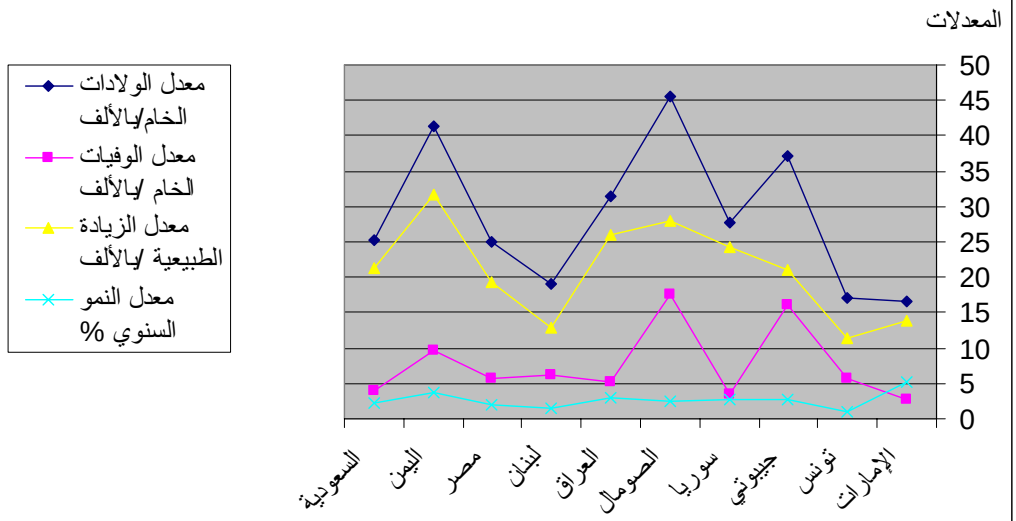

المصدر: بالاعتماد على جدول (٤).

٢ ـ معدل الولادات الخام و معدل الخصوبة

يرجع ارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان في معظم الدول العربية إلى المستوى المرتفع لمعدلات الخصوبة، وهذا يعود إلى التأثير الايجابي لتحسن الخدمات الطبية وما يرافقه من تحسن في أحوال المرأة الصحية، وتحسن المستويات لمعيشية، ويشير معدل الخصوبة إلى ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع سكاني، يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء، وهي عملية الإنجاب فعلاً، أي عدد المواليد للمرأة في الفئة العمرية (١٥ـ٤٩سنة)، ويستخدم هذا العامل للدلالة على التكاثر الفعلي للسكان، وتختلف الخصوبة من مجتمع لآخر ومن مكانٍ لآخر داخل المجتمع الواحد نتيجةً لتداخل عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية مختلفة[٢٤]، ويشير ارتفاع معدل الخصوبة إلى ارتفاع معدلات الولادة الخام، الأمر الذي يساهم بتزايد في أعداد السكان لاسيما ضمن الفئة العمرية التي تشكل سنوات الإخصاب بالنسبةِ للمرأة (١٥ـ٤٩سنة)، والتي تفوق أولئك الذين تنتهي لديهم فترة الإخصاب، ومن هنا فإن المجتمعات التي تزايد فيها السكان الشباب، يتزايد فيها الزواج المبكر، ويتواصل فيها التوالد المتتالي وهذا ما يوصف بالزخم السكاني[٢٥]، فقد بلغ عدد النساء في عمر (١٥ـ٤٩ سنة) في العام ١٩٨٠ حوالي (٣٧ مليون نسمة)، وصل هذا الرقم إلى (٥٠ مليون نسمة) في العام ١٩٩٠، ثم ارتفع إلى (٦٩ مليون نسمة) في العام ٢٠٠٠[٢٦]، أي بمعدل نمو سنوي

---

[٢٤] ـ موسى سمحة، مصدر سابق، ص١١٥.
[٢٥] ـ الانترنيت، www.alrahaf.net مصدر سابق.
[٢٦] ـ المصدر السابق.

لهذه الفئة العمرية من الإناث بلغ (٣.١%) للفترة ١٩٨٠ـ٢٠٠٠، ومقدار زيادة سنوية بلغت (١.٦ مليون امرأة)، وبذلك يمكن تقدير عدد الإناث ضمن هذه الفئة العمرية ولغاية ٢٠١٠ بحوالي (٩٣.٦ مليون نسمة) ويتوقع أن يرتفع بحلول العام ٢٠٢٠ إلى (١٢٧ مليون نسمة) في حال بقاء معدل نمو السكان من الإناث ضمن هذه الفئة العمرية بحدود ٣.١% مما يشجع على بقاء معدل الخصوبة ضمن الحدود العليا عالمياً، رغم ميله إلى الانخفاض خلال السنوات العشرين المنصرمة، بفعل ارتفاع معدلات التحاق الإناث في مراحل التعليم المختلفة، ودخول المرأة في معترك الحياة العملية، وبالتالي تأخر سن الزواج مما يقلل معدل الخصوبة للمرأة العاملة مع ميلها لتحديد النسل بسبب ظروف العمل.

ويشهد معدل الخصوبة في المنطقة العربية انخفضاً من (٦ طفل/ امرأة) للفترة ١٩٨٠ـ١٩٨٥، إلى (٥.٦ طفل/ امرأة) خلال الفترة ١٩٩٠ـ١٩٩٥[٢٧]، ثم انخفض إلى (٤.٤ طفل / امرأة) في الفترة ١٩٩٥ـ٢٠٠٠[٢٨]، مما يشير إلى تدني متوسط عدد الأطفال للمرأة بنسبة (٢٧%) تقريباً، إلا إن هذا المعدل يعد مرتفعاً بالمقارنة مع المعدل العالمي الذي يبلغ (٢.٦طفل/ امرأة)[٢٩] ومعدل الخصوبة في الدول النامية (٢.٩طفل/ امرأة)[٣٠].

جدول (٥)
معدل الخصوبة في الدول العربية لسنة ٢٠٠٧

الدولة	معدل الخصوبة طفل/امرأة	الدولة	معدل الخصوبة طفل/ امرأة
البحرين	٢	عُمان	٣.١
تونس	٢.١	سوريا	٣.٢
لبنان	٢.٢	الأردن	٣.٦
الكويت	٢.٢	جيبوتي	٤
الإمارات	٢.٣	العراق	٤.٣
الجزائر	٢.٤	موريتانيا	٤.٤
المغرب	٢.٤	السودان	٤.٧
قطر	٢.٤	فلسطين	٥.٣
ليبيا	٢.٨	اليمن	٥.٥
مصر	٢.٩	الصومال	٦.١
السعودية	٣.١	المجموع	٣.٣

المصدر: بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد،٢٠٠٩،ص٢٧٤.

وتشير التوقعات إلى استمرار انخفاض مستوى الخصوبة في عموم الدول العربية إذ يتوقع أن تصل إلى (٣.٤طفل/ امرأة) للفترة ٢٠١٠ـ٢٠١٥ لتنخفض إلى (٣.١

[٢٧] ـ تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٩، مصدر سابق، ص١٩٤.
[٢٨] ـ الإسكوا، النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، مصدر سابق، ص١٧.
[٢٩] ـ تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٩، مصدر سابق، ص١٩٤.
[٣٠] ـ الإسكوا، تقرير الإسكوا الأول عن التنمية المائية، شدة تأثر المنطقة بالجفاف الاجتماعي الاقتصادي، ٢٠٠٥، ص٣١.

طفل/ امرأة) للفترة ٢٠١٥ـ٢٠٢٠[٣١]، وعلى مستوى الدول العربية يتراوح الخصوبة بين (٢ـ١.٦طفل/ امرأة)، لغاية العام ٢٠٠٧، وسجلت البحرين أدنى معدلات الخصوبة (٢.٢طفل/ امرأة) تليها الإمارات (٢.٣) والجزائر وقطر والمغرب (٢.٤) لكلٍ منها، في حين حققت الصومال أعلى معدلات الخصوبة ببلوغها (٦.١طفل / امرأة) وللسنةِ ذاتها، تليها اليمن وفلسطين (٥.٥) و(٥.٣) على التوالي[٣٢]، ويتوقع انخفاض هذا المعدل في بعض الدول العربية في العام ٢٠٢٠، مثل تونس ولبنان (١.٩طفل/ امرأة)، أو حصول انخفاض طفيف كما هو الحال في المغرب إلى (٢.٣) والإمارات (٢.٢)، أو بقاءه ضمن حدوده الحالي، كما هو الحال في البحرين (٢طفل/ امرأة) والصومال (٦.١طفل/ امرأة)، والتي يتوقع أن تبقى في موقع الصدارة بالنسبة لمعدل الخصوبة حتى العام ٢٠٢٠[٣٣].

المبحث الثاني/ التطور الديموغرافي وعملية التنمية

تنتاب المجتمعات السكانية حركة دائبة يبرز أثرها بزيادة حجم السكان أو انخفاضهم، حيث لا وجود لمجتمع سكاني ساكن، وتتأثر المجتمعات السكانية بالعوامل الحيوية إلى حدٍ كبير، فهي تزداد بعامل الولادات وتتناقص بالوفيات كما يؤثر عامل الهجرة على حجم السكان في اتجاهين مختلفين، حيث يزداد السكان بتأثير الهجر الداخلية ويتناقص بتأثير الهجرة الخارجية. إن الفرق بين عدد الولادات والوفيات التي تحدث خلال فترة معينة تدعى (الزيادة الطبيعية)، أما الفرق بين عدد الأشخاص النازحين من منطقة جغرافية والقادمين منها يدعى (صافي الهجرة) .

أولاً ـ التحولات الديموغرافية في الدول العربية

تتميز المنطقة العربية كما هو الحال في معظم أجزاء العالم النامي بارتفاع معدلات النمو السكاني، فادى انخفاض معدل الوفيات ـ لاسيما بعد النصف الثاني من القرن العشرين ـ إلى نمو سكاني سريع، بسبب إدخال الخدمات الطبية الحديثة وأساليب الرعاية الصحية، في مقابل ارتفاع معدلات الولادات والخصوبة، الأمر الذي ساهم في ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية ومن ثم زيادة عدد السكان، من (٢٦مليون نسمة) في أوائل القرن العشرين، إلى (٨٠مليون نسمة في منتصفه[٣٤]، ليصل إلى حوالي (٢٨٧.٨مليون نسمة) في منتصف العام ٢٠٠٠[٣٥]، ويتوقع أن يبلغ أكثر من (٤٠٠مليون نسمة) بحلول العام ٢٠٢٠ [٣٦].

إن التطور المتسارع في عدد السكان الذي حصل خلال قرنٍ من الزمن، يعود إلى معدلات النمو المرتفعة التي تميز سكان المنطقة العربية، وتجاوز هذا المعدل

---

[٣١] ـ الإسكوا، النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، مصدر سابق، ص٢٣.
[٣٢] ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩، مصدر سابق ملحق ١٠/٢، ص٢٧٤.
[٣٣] ـ الإسكوا، النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان النامية، مصدر سابق، ص٢٣.
[٣٤] ـ الإسكوا ، النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، تقرير السكان والتنمية، العدد٢، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥، ص١٢.
[٣٥] ـ الإسكوا، نشرة السكان والإحصاءات الحيوية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٦، ص٩.
[٣٦] ـ تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ٢٠٠٩، جدول الاتجاهات الديموغرافية ، ص١٩١ـ١٩٤.

في الثمانينيات من القرن الماضي (٣%) ، ثم أخذ يتراجع خلال السنوات اللاحقة حتى سجل (٢.١%) للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، إلا أنه بقي مرتفعاً مع المعدلات العالمية والتي تتراوح بين (١.٦%)[٣٧] و(١.٥%)[٣٨]، ويتوقع انخفاضه خلال العشرين سنة القادمة إلى مع استمرار تدني مستوى الوفيات، وتوقع انخفاض أكبر في معدلات الخصوبة.

أهم سمات التحول الديموغرافي في الدول العربية:

١ـ كان التطور الديموغرافي مفاجئاً بشكلٍ عام ومتأخراً، حدث في الغالب بعد الحرب العالمية الثانية، وتمثل بارتفاع معدل الولادات مع اتجاه بطيء نحو الانخفاض منذ الخمسينات وحتى أوائل الثمانينيات، وفي موازاة ذلك انخفاض منتظم وسريع لمعدل الوفيات.

٢ـ إن معدلات الولادات والوفيات تعد الأكثر ارتفاعاً بالمقارنة مع الدول المتقدمة، كما بلغت معدلات النمو السنوي للسكان قيماً تفوق مرتين أو ثلاث مرات مثيلاتها في الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، بالرغم من كونها آخذة بالانخفاض إلا أنها لا تزال تعتبر مرتفعة.

٣ـ لم تكن التحولات الديموغرافية في الدول العربية ناتجة عن تطور شامل وكلي في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل نتيجة تحسن الظروف الصحية العامة التي قادت إلى انخفاض معدلات الوفيات لاسيما وفيات الأجنة والرضع والأطفال دون سن الخامسة.

ثانياً ـ آثار التغير الديموغرافي في عملية التنمية

إن المشكلة السكانية ليست مشكلة تنموية حقيقية لأنها ناجمة عن أسباب أخرى، يمكن أن تكون الزيادة السكانية عاملاً ذو تأثير سلبي في المسيرة التنموية، إذا لم تستطع عملية الإنتاج في المجتمع استيعاب الزيادة السكانية، وتأمين إمكانية مشاركتها في دفع عجلة التنمية إلى الأمام، ومن الخطأ أن ننظر إلى هذه الزيادة على أنها عامل يؤدي إلى زيادة الطلب والأعباء على الموارد المتاحة، ومن الأجدر أن ننظر إليها كعامل رئيس في زيادة قوة العمل وعملية الإنتاج، فالزيادة السكانية تتحول إلى عبء حقيقي على التنمية عندما لا يجري استغلال الموارد المتاحة بما فيها قوة العمل بصورة صحيحة[٣٩]، أما أهمية التنمية فيأتي من خلال استيعابها للفائض من السكان، فالنجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية لا يعتمد على الموارد الطبيعية الغنية فحسب، بل بمقدار المشاركة بفاعلية وجدية في العملية التنموية.

وللنمو السكاني أثر على الجانب التنموي، يظهر بعدة أشكال منها[٤٠]:

١ـ أثر النمو السكاني على سوق العمل/

يزيد النمو السكاني من عرض قوة العمل، لكنه لا يساهم في زيادة الإنتاج إذا لم يتناسب مع الموارد المتاحة، وإلا سيؤدي إلى *زيادة معدلات البطالة*، *ويخفض من*

---

٣٧ ـ الإسكوا، النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، مصدر سابق، ص١٥.

٣٨ ـ تقرير التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٨، ص١٩٤.

٣٩ ـ رياض نعيم، أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية، الموضوع على الرابط:
www.pfppa.org/images/documents/development20%and20%demography.doc

٤٠ ـ المصدر نفسه.

مستوى الأجور، ويقود إلى تدني المستوى التأهيلي لقوة العمل المستقبلية، بسبب تأثير انخفاض الأجور على التركيب التعليمي للسكان.

٢ـ أثر النمو السكاني على الادخار والاستثمار/

يساهم زيادة عدد السكان في انخفاض الادخار والاستثمار، وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي والدخل الفردي، فارتفاع عدد السكان يشير إلى ارتفاع عدد المواليد في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، أي يضعف مقدرة الأسرة والأفراد على الادخار، بسبب انخفاض مستوى دخل الأسرة بالمقارنة مع عدد أفرادها، وعندما يكون حجم الادخار ضعيفاً سيؤدي إلى ضعف حجم الاستثمار، مما سيضعف قدرة المجتمع على المشاركة الاستثمارية، مما سيعرقل عملية التنمية الاقتصادية.

٣ـ أثر النمو السكاني على الاستهلاك/

يتباين تأثير النمو السكاني على الاستهلاك بين السلبي والايجابي، حسب طبيعة المجتمعات ونظامها الاقتصادي، إذ يؤدي النمو السكاني إلى زيادة الطلب الإجمالي على السلع بنوعيها الأساسي والكمالي، مقابل محدودية الدخل مما يشكل ضغطاً على المسيرة التنموية للمجتمع في حال عدم قدرته على توفير هذه الاحتياجات، إلا إن زيادة الطلب على المنتجات المختلفة من جهةٍ ثانية، من شأنها أن تزيد من إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة لسد الطلب المتزايد، وهذا يسهم في تنظيم فعالية الإنتاج بفضل تحسين تقسيم العمل.

لقد تحققت الزيادة السكانية في الدول المتقدمة في مرحلة لاحقة للتطور الاقتصادي، وبذلك تكون الزيادة السكانية ساعدت في نجاح الثورة الصناعية ولعبت دوراً ايجابياً فيها، فالحركة الصناعية التي شهدتها الدول الأوربية عملت على زيادة وتيرة النمو الاقتصادي، وإن التطور الصناعي أدى إلى ظاهرة التركيز السكاني، وتعزى هذه الظاهرة بدورها إلى التوسع في استخدام المكائن المتطورة في الإنتاج، إذ ساهم التطور الصناعي في تطور الزراعة من خلال ما وفرته الصناعة من إمكانية الاستخدام الحديث لتكنولوجيا الإنتاج المتطورة، فضلاً عن إمكانية إتباع أفضل الاستعمالات للموارد الزراعية المتاحة، وتوسيع الأسواق أمام المنتجات الزراعية، وبعد أن كانت المناطق الزراعية في معظم الدول المتقدمة تعاني من ارتفاع في الكثافة السكانية ومن ضغط واكتظاظ السكان، أصبحت نتيجة للثورة الصناعية تتميز بكثافة سكانية منخفضة، اثر ازدياد الطلب على القوى العاملة، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة النمو السكاني في فترة لاحقة للثورة الصناعية، لاسيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار التحسن الكبير في الأوضاع الصحية، رغم أن شروط العمل لم تكن ايجابية في هذا المجال، واستطاع النمو الصناعي أن يحقق توازناً مع النمو السكاني المتسارع[٤١]، خلافاً لما حدث في الدول النامية، إذ تحقق النمو السكاني السريع في ظل استمرار حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي وركود في الإنتاج، وبالتالي تدهور في الشروط المادية والاجتماعية، وهيمنة النشاط الزراعي

---

[٤١] ـ منصور الراوي، سكان الوطن العربي دراسة تحليلية في المشكلات الديموغرافية، الجزء الأول، الأبعاد الكمية والنوعية والهيكلية للسكان، بيت الحكمة، ط١، بغداد، ٢٠٠٠، ص٩٨-٩٩.

والاستخراجي على مجمل النشاط الإنتاجي، واستمرار في تخلف علاقات الإنتاج، وهذا يعني أن النسبة العالية لنمو السكان في البلدان النامية كانت سابقة لنمو الإنتاج، كما تعد نتيجة مباشرة لحالة التخلف الاقتصادي[٤٢].

لا تختلف الدول العربية عن سائر الدول النامية في المسار العام لنمو السكان، إذ شهدت نمواً سكانياً مفاجئاً ومتواصلاً ومرتفعاً، والمشكلة تكمن في أن هذا النمو يتم في ظل اقتصادات تتسم بالركود، فمعدلات النمو الاقتصادي في كثير من الدول العربية تتميز بالانخفاض لدرجة تصبح معها سالبة في بعض الأحيان[٤٣]، إضافة إلى ما تشهده بعض الدول العربية من اتساع في الفجوة بين النمو الاقتصادي والنمو الاجتماعي، حتى بالنسبة للدول النفطية لاسيما خلال عقد السبعينيات، إذ لم تستطع العوائد المالية في تلك الفترة أن تحدث تطوراً مماثلاً في المؤشرات الاجتماعية، بالأخص في مجالي الصحة والتعليم، فعلى سبيل المثال لم تتجاوز نسبة المقيدين في المرحلة الابتدائية في عُمان عن (٢٥%) والسعودية (٣١%) خلال العام ١٩٧٠ [٤٤]، ويعد هذا المعدل من المعدلات المتدنية في المنطقة العربية، شهد ارتفاعاً خلال السنوات اللاحقة لكنه بقي في أدنى حدوده، بالمقارنة مع دول عربية أخرى، إذ ارتفع في عُمان إلى (٤٢.٦%) و (٦٩.٣%) و (٧٤.٢%) للسنوات ١٩٨٠ و١٩٩٠ و٢٠٠٦ على التوالي، في حين حققت المملكة العربية السعودية نسب أعلى للسنوات ذاتها، إذ بلغ (٤٨.٦%) و(٨٦.٧) و(٨٤.٦%) على التوالي[٤٥].

المبحث الثالث ـ المؤشرات الاجتماعية لتقدم الدول العربية

يشير انخفاض معدل النمو السنوي إلى انخفاض معدلات الوفيات والولادات والخصوبة في بعض الدول العربية، ما يساهم في بطء تطور حجم السكان نحو الزيادة، حيث يستغرق تضاعف عدد السكان فترات زمنية طويلة قد تصل إلى خمسين سنة، مما يعطي الفرصة للدول بتقديم أفضل الخدمات الصحية والتعليمية لمجتمعاتها السكانية، كما هو الحال في دول مثل تونس ولبنان.

وهناك دول تشذ عن هذه القاعدة بارتفاع معدلات النمو السكاني لديها كنتيجة لارتفاع معدلات الهجرة الوافدة، كدول مجلس التعاون الخليجي، التي تستوعب أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية، ورغم ذلك فقد استطاعت هذه الدول تحقيق أفضل الخدمات الصحية والتعليمية لمجتمعاتها، كما أن هناك دولاً تنخفض فيها معدلات النمو إلى أدنى حدودها مثل الصومال (١%)، إلا أنها في المقابل تعاني من تأخر في مستوى خدماتها الأساسية، وما انخفاض معدل النمو إلا نتيجةً لارتفاع معدل الوفيات بفعل تدني مستوى الخدمات الصحية .

١ـ المؤشرات الصحية

---

٤٢ ـ المصدر نفسه، ص٩٨.

٤٣ ـ المصدر نفسه، ص١٤٥.

٤٤ ـ تقرير التنمية البشرية ، الأمم المتحدة ، نيويورك، ٢٠٠٣، ص١٤٢.

٤٥ ـ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩، ملحق ١٣/٢، ص٢٧٨.

تمكنت معظم الدول العربية من تحقيق تقدماً ملحوظاً في الخدمات الصحية، حيث زادت نسبة السكان الحاصلين على الرعاية عن (٩٠%) في الدول النفطية مثل دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وليبيا، إضافة إلى الأردن وسوريا ولبنان وتونس والجزائر، في حين انخفضت هذه النسبة إلى (٧٠%) في المغرب و(٦٦%) في السودان و (٦٣%) في موريتانيا و(٥٠%) في اليمن (لاحظ جدول (٦))، ولوحظ ارتفاع معدل النمو في هذه الدول بين (٧.٢-٨.٣%) عدا المغرب التي تحتفظ بمعدل نمو منخفض (١.٧%)، كما توفر عدد من الدول مياهاً صالحة للشرب إلى أكثر من (٩٠%) من سكانها، وتصل هذه النسبة إلى (١٠٠%) في دول مثل الإمارات والكويت وقطر ولبنان، بينما تتراوح نسبة السكان الحاصلين على مياه شرب آمنة بين (٦٠-٨٧%) في باقي الدول العربية عدا الصومال التي لم تستطع توفير مياه آمنة لأكثر من (٢٩%) من سكانها، منهم (١٠%) فقط في المناطق الريفية، ولا يختلف الحال كثيراً بالنسبة للسكان الحاصلين على خدمات الصرف الصحي، ويمكن متابعة ذلك من خلال الجدول (٦).

جدول (٦)
المؤشرات الصحية في الدول العربية لسنوات متفرقة

الدولة	نسبة السكان الحاصلين على خدمات			٢٠٠٢ -٢٠٠٤	
	صحية % ١٩٩٠-٢٠٠٤	مياه آمنة% ٢٠٠٦	صرف صحي % ٢٠٠٦	عدد الأطباء لكل ١٠٠ ألف نسمة	عدد السكان لكل سرير
الأردن	٩٧	٩٨	٨٥	٦٥	٥١٩
الإمارات	١٠٠	١٠٠	٩٧	١٧٠	٥٢٦
البحرين	١٠٠	–	–	٢١٤	٥٠٩
تونس	٩٣	٩٩	٨٥	١٠٣	٥٧٥
الجزائر	٩٨	٨٥	٩٤	١١٨	٥٨١
جيبوتي	–	٩٢	٦٧	٢٠	٦٢٥
السعودية	٩٧	٩٦	٩٩	١٩٣	٤٣٣
سوريا	٩٠	٨٧	٩٧	١٤٥	٦٦٧
الصومال	–	٢٩	٢٣	٤	١٤٢٩
العراق	٩٣	٧٧	٧٦	٧٠	٧٦٩
عُمان	٩٦	–	٨٩	١٧٩	٥٠٠
فلسطين	–	٩٤	٩٩	١٦٢	٧٥١
قطر	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٧٦	٧٤٣
الكويت	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢١٠	٥٧٤
لبنان	٩٥	١٠٠	–	٢٤٠	٢٧٨
ليبيا	١٠٠	٧٢	٩٧	١٧٠	٣٧٠
مصر	٩٩	٩٨	٦٦	٢٢٦	٢٤٠
المغرب	٧٠	٨٣	٧٢	٥٠	١١١١
موريتانيا	٦٣	٦٠	٢٤	١٠	١٦٦٧

اليمن	٥٠	٦٦	٤٦	٢٨	١٤٣٩

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩، ص ٢٧٥ ، ٢٧٦.

كما تعاني معظم الدول العربية من عدم كفاية الكوادر الطبية بالمقارنة مع عدد السكان ، وتأتي ليبيا في مقدمة الدول العربية في عدد الأطباء لكل (١٠٠٠٠٠نسمة)، تليها مصر والبحرين ولبنان وكما هو واضح في الجدول أعلاه، في حين تعاني الصومال من ضعف الكوادر الطبية وبالتالي ضعف في مستوى الخدمات المقدمة في هذا الجانب إذ لا يتجاوز المعدل لديها أكثر من ٤ طبيب / ١٠٠٠٠٠نسمة، تليها موريتانيا وجيبوتي واليمن بمعدل (١٠، ٢٠، ٢٨) طبيب على التوالي، كما تعاني كل الدول العربية تقريباً من ارتفاع عدد السكان مقابل كل سرير يتراوح هذا العدد بين (١٣٠٠ - ١٧٠٠) شخص / سرير في السودان والصومال واليمن وموريتانيا، وينخفض هذا المعدل إلى أدنى حدوده في لبنان (٢٧٨ شخص/ سرير) للفترة ٢٠٠٢ -٢٠٠٦.

٢- التعليم

تحاول الدول العربية الارتقاء بمستوى التعليم، والوصول إلى أعلى نسب الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، وبشكلٍ عام حققت كل من ليبيا والبحرين أعلى نسب الالتحاق الإجمالي في التعليم عموماً، (٩٥.٨%)و (٩٠.٤%) على التوالي، تليها قطر (٨٠.٤%)، في حين بلغت هذه النسب بين (٦٠- ٧٩%) في باقي الدول العربية عدا اليمن والسودان وجيبوتي والصومال وموريتانيا، التي تنخفض فيها نسبة الالتحاق الإجمالية في مراحل التعليم المختلفة إلى ما دون (٦٠%)، أعلاها في اليمن (٥٤.٤%) وأدناها في جيبوتي (٢٥.٥%) (لاحظ الجدول (٧)).

جدول (٧)
نسب الالتحاق الإجمالي في التعليم %
لعام ٢٠٠٧

الدولة	نسب الالتحاق الإجمالي%	الدولة	نسب الالتحاق الإجمالي%
الكويت	٧٢.٦	سوريا	٦٥.٧
قطر	٨٠.٤	فلسطين	٧٨.٣
الإمارات	٧١.٤	مصر	٧٦.٤
البحرين	٩٠.٤	المغرب	٦١
ليبيا	٩٥.٨	اليمن	٥٤.٤
عُمان	٦٨.٢	السودان	٣٩.٩
السعودية	٧٨.٥	جيبوتي	٢٥.٥
لبنان	٧٨	العراق	٦٠.٥
الأردن	٧٨.٧	الصومال	–
تونس	٧٦.٢	موريتانيا	٥٠.٦
الجزائر	٧٣.٦		

المصدر: تقرير التنمية البشرية ، ٢٠٠٩، ص١٧١ -١٧٤.

وتهدف الدول العربية إلى تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول العام ٢٠١٥ على كل السكان ضمن الفئة العمرية لهذه المرحلة، إن تحقيق هذا الهدف في متناول جميع الدول عدا السودان وجيبوتي، إذ لا يتجاوز فيها معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي لعام ٢٠٠٦ بحوالي (٦٦%) و (٤٤%) على التوالي، وسجل هذا المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً في جميع الدول العربية خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦، إذ تجاوز (١٠٠%) في الإمارات والبحرين وتونس والجزائر وسوريا وقطر وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا، و(٩٠%) في دول الأردن والسعودية والكويت ولبنان، و(٨٠%) في اليمن وفلسطين وعُمان والعراق، وقد وفرت جميع الدول عدا العراق واليمن وجيبوتي والسودان، فرصاً شبه متكافئة لالتحاق الإناث والذكور في المدارس الابتدائية[٤٦].

حدث تقدم ايجابي في بيانات القيد الإجمالي في مراحل التعليم الثانوي للفترة ١٩٩٠ـ ٢٠٠٦ ولجميع الدول العربية، عدا العراق واليمن، وقد حققت معظم الدول العربية معدلات قيد إجمالي في هذه المرحلة تجاوز (٨٠%) بينما تراوح بين (٢٢ـ٤٨%) في جيبوتي والسودان والعراق وموريتانيا واليمن، كما تجاوزت معدلات التحاق الإناث بهذه المرحلة التعليمية عدد الذكور في العام ٢٠٠٦، في تسع دول عربية، في مقابل سجلت كل من اليمن وجيبوتي والعراق فجوة كبيرة بين الذكور والإناث في هذه المرحلة لصالح الذكور، كما يتزايد حجم التفاوت بين الذكور والإناث مع تقدم المراحل التعليمية في الدول العربية، ويظهر ذلك بشكلٍ

[٤٦] ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٩، مصدر سابق، ص٣٣.

شكل (3)
نسب الالتحاق الإجمالي في التعليم في الول العربية
لعام 2007

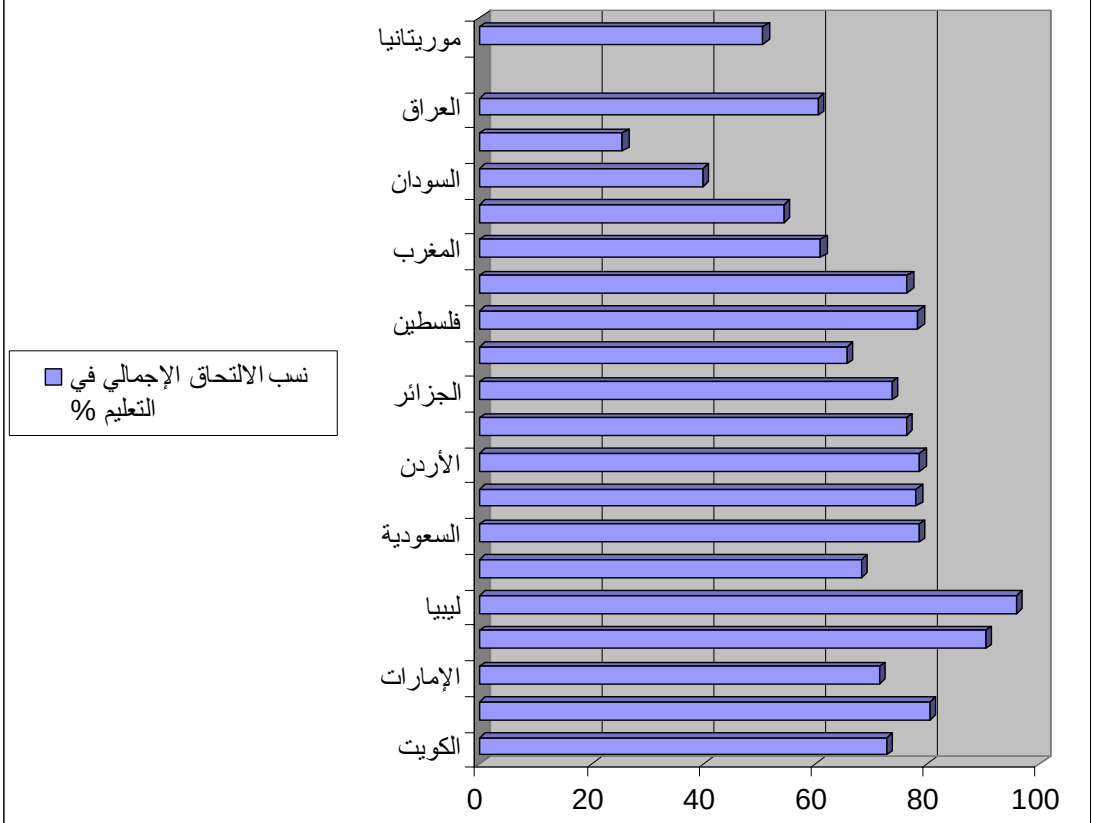

المصدر: بالاعتماد على جدول (٧).

واضح في مراحل التعليم الجامعي، إذ تتصدر ليبيا قائمة الدول العربية في هذا المؤشر والي بلغ فيها حوالي (٥٨%) في العام ٢٠٠٦، تليها لبنان (٤٨%)، في مقابل انخفاض هذا المعدل في جيبوتي وموريتانيا والسودان إلى ما دون (٧%)، وتوجد فجوة لصالح الإناث في هذه المرحلة التعليمية في دول مجلس التعاون الخليجي والأردن ولبنان والجزائر وتونس وليبيا وفلسطين[٤٧].

[٤٧] ـ المصدر السابق، ص٣٣ـ ٣٤.

الخلاصة

تناولت هذه الدراسة الواقع السكاني في المنطقة العربية من خلال التركيز على معدلات النمو السكانية وتباينها زمنياً ومكانياً، والآثار المترتبة على ذلك، فقد وجد أن:

١ـ معدلات النمو السكانية في العالم العربي تعد من المعدلات المرتفعة عالمياً، إذ بلغ في العام ٢٠٠٨حوالي (٢.٣%).

٢ـ ارتفاع معدلات النمو ساهمت بتزايد عدد السكان بشكلٍ متسارع، وتضاعفه في بعض الدول العربية، حيث ارتفع من (٢٢٣.٢مليون نسمة) في العام ١٩٩١، ليصل إلى (٣٣٩.١مليون نسمة) في العام ٢٠٠٨.

٣ـ إن التطور المتسارع في الواقع السكاني حصل خلال قرنٍ من الزمن، فقد كانت معدلات النمو السكانية منخفضة حتى العقد الثالث من القرن العشرين، إذ تراوحت بين (١.٢ ـ ١.٧%) لتدهور في الواقع الصحي والاجتماعي والاقتصادي، ثم أخذ يتضاعف في السنوات اللاحقة حتى وصل إلى أقصاه خلال الثمانينيات (٣%)، كرد فعل أمام تحسن الظروف الصحية وارتفاع مستويات المعيشة خاصةً في الدول النفطية، ليتراجع خلال السنوات اللاحقة لكن بشكل بطيء ليبقى مرتفعاً عالمياً.

٤ـ إن التغيرات الديموغرافية التي شهدتها المنطقة العربية حصلت في ظل اقتصاد يتسم بالركود، أي لم تكن ناتجة عن نمو اقتصادي وتطور في المستويات الاجتماعية والثقافية، بل نتيجة تحسن الظروف الصحية العامة، التي ساهمت بانخفاض معدلات الوفيات بشكل سريع ومنتظم وارتفاع معدلات الخصوبة والولادات وزيادة في متوسط العمر المتوقع للفرد العربي، مما جعل الزيادة السكانية الحاصلة والمستمرة تشكل عبئاً على ما تستطيع أن تقدمه هذه الدول من خدمات اجتماعية مختلفة، وعامل ضعف أمام التقدم الاقتصادي لتفوق أعداد السكان ـ خاصةً في سن العمل ـ على ما يمكن أن توفره التنمية الاقتصادية من فرص عمل في العديد من المجتمعات العربية.

٥ـ يتباين معدل النمو بين الدول العربي تبعاً لواقعها الاقتصادي والاجتماعي ودرجة تطور الخدمات الصحية والتعليمة المقدمة إلى سكانها، فهو في العادة يتناسب عكسياً مع هذه المعطيات، لذا نجده منخفضاً في دول مثل تونس ولبنان، ومرتفعاً في دول مثل اليمن، والأردن وموريتانيا، وهناك بعض الدول تشذ عن هذه القاعدة، مثل الإمارات والبحرين حيث شهدت أعلى معدلات النمو السكاني (١.٥%) و (٤.٤%) وذلك بسبب ارتفاع معدلات الهجرة الوافدة إليها كعمالة أجنبية، أو كالصومال إذ تحظى بأدنى معدلات النمو السكاني (١%)، بفعل ارتفاع معدلات الولادات والوفيات على حدٍ سواء.

٦ـ يمكن اعتماد معدل النمو السنوي لقياس درجة التطور الاجتماعي في الدول العربية، حيث لوحظ ارتفاع في المؤشرات الصحية (نسبة السكان الحاصلين على الخدمات الصحية والمياه الآمنة والصرف الصحي، وارتفاع عدد الأطباء وعدد الأسرة مقابل حجم معين من السكان)، ومؤشر التعليم (نسب الالتحاق في مراحل

التعليم المختلفة ولكلا الجنسين)، في الدول التي ينخفض فيها معدل النمو السكاني، والعكس صحيح ـ عدا دول مجلس التعاون الخليجي.
٧ـ إن دخول المرأة لمعترك الحياة العملية والعلمية، وارتفاع نسب الإناث العاملات، وزيادة أعداد الإناث في مراحل التعليم المختلفة ساهم بتأخر سن الزواج وانخفاض معدلات الخصوبة والرغبة بتحديد النسل، لعدم إمكانية المرأة على تربية أعداد كبيرة من الأطفال، الأمر الذي ساهم بانخفاض معدلات النمو السكانية.

المصادر

١. الإسكوا، مجموعة الإحصاءات البيئية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة ، نيويورك، ٢٠٠٧.
٢. الإسكوا، النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، تقرير السكان والتنمية، العدد ٢، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥.
٣. الإسكوا، نشرة السكان والإحصاءات الحيوية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة ، نيويورك، ٢٠٠٦.
٤. تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قابلية التنقل البشري والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٩.
٥. تقرير التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣.
٦. رياض نعيم، أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية، الموضوع على شبكة الانترنيت، على الرابط:
www.pfppa.org/images/documents/development20%and20%demograp hy.dog .
٧. زياد خليل الحجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، دار النهضة العربية، لبنان، ٢٠٠٩.
٨. صندوق النقد العربي وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٨.
٩. صندوق النقد العربي وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩.
١٠. منصور الراوي، سكان الوطن العربي دراسة تحليلية في المشكلات الديموغرافية، الجزء الأول، الأبعاد الكمية والنوعية والهيكلية، بيت الحكمة، ط١، بغداد، ٢٠٠٢.
١١. موسى سمحة، جغرافية السكان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ٢٠٠٩.
١٢. الانترنيت:
www.alrahaf.net/newrephy.php?s=521cabd4bbdeo32cede4672c3fffced &do=newreply .